

المناطق الاقتصادية الخاصة: المفهوم والتجارب

Special Economic Zones: Concept and Experiences

تاريخ الإرسال: 2022 / 04 / 23 تاريخ القبول: 2022 / 05 / 12 تاريخ النشر: 2022 / 06 / 10

عبد الوهاب جودة الحاييس¹ أسماء محمود عبد الغفار ، عبد الحليم²1 جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، Email : Abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg2 جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، Email : dr.asmaa.abdelgaffar@gmail.com

الملخص:

يقدم هذا المقال إطاراً تحليلياً للمناطق الاقتصادية الخاصة كآلية فعالة تستخدم في جميع أنحاء العالم لتنمية المجتمع؛ بإعتبارها مناطق متكاملة تشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية. وتبدو أهمية هذه المناطق بما تمثله من مراكز تنموية فاعلة، ومن قدرتها على استقطاب عوامل الإنتاج (بما في ذلك، رأس المال، والعمالة، والتقنيات المتطورة). هذا بالإضافة إلى، دور المناطق الاقتصادية الخاصة كمناطق عالمية، وما يصاحبها من تحولات اقتصادية اجتماعية أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة في هذا المقال عرض وتحليل التأسيس النظري لمفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة وأنواعها، وتحديد نشأتها وتطورها، فضلاً عن تحديد أهدافها، إضافة إلى تحديد معايير إنشاؤها، وكذلك عرض بعض من تجاربها الناجحة دولياً.

الكلمات المفتاحية: المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)؛ الإطار المفاهيمي؛ الإع التجارب الدولية .

المؤلف المرسل: عبد الوهاب جودة الحاييس، Email : Abdelwahab.gouda@art.asu.edu.eg

Abstract:

This article presents an analytical framework for special economic Zones (SEZs) as an effective mechanism used around the world for community development; as integrated zones that include many economic activities. The importance of these zones is evident in the fact that they represent effective development centers, and their ability to attract production factors (including capital, labor, and advanced technologies). This is an addition, the role of the special economic zones as global zones, and the attendant economic and social transformation that have contributed to achieving sustainable development. To achieve this objective, the researcher tried in this article presents and analyze the theoretical rooting of the concept of special economic zones and their types, determining their origin and development, as well as defining their objectives, in addition to defining their criteria establishment, as well as presenting some of their successful experiences international.

Key words: Special Economic Zones (SEZs) ; conceptual framework ; international experiences.

مقدمة:

أدى انتشار سلاسل القيمة العالمية إلى إحداث ثورة في الاقتصاد العالمي الجديد؛ وذلك من خلال فتح مسارات جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة باستخدام استراتيجيات مختلفة. تتمثل إحدى الأدوات الاستراتيجية لجذب الاستثمارات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، التي يعتقد على نحو متزايد أنها من أفضل الخيارات الاستراتيجية هي "المناطق الاقتصادية الخاصة" (Aggarwal, 2019b: 27). فمنذ أوائل التسعينيات من القرن

الماضي، نظرت العديد من البلدان إلى المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها محركات للتنمية والتوسع الاقتصادي والتحديث. وقد زاد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة زيادة كبيرة (Aggarwal, 2019a:23). وفقا لتقرير الاستثمار العالمي، تزايد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بنحو 5.000 منطقة عاملة في ١٤٧ دولة؛ حيث تمت إضافة المزيد من البلدان أو تحديث أو توسيع البلدان القائمة لها (UNCTAD, 2019: 129).

وأصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة أداة ذات شعبية متزايدة لتعزيز التنمية الاقتصادية علي مدي العقدين الماضيين. علي وجه الخصوص، فقد انتشرت المناطق الاقتصادية الخاصة كعنصر فاعل في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وسعت الدول التي تروج لهذه المناطق إلى تحفيز التنمية الاقتصادية داخل المناطق وخارجها؛ وذلك عن طريق جذب الاستثمارات المتنوعة، وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك نشر المعرفة والتكنولوجيا (The World Bank, 2017: 10). علي وجه الخصوص، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة أداة مفيدة ضمن استراتيجية التنمية الشاملة لتعزيز القدرة التنافسية الدولية. من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة، تهدف حكومات الدول إلى تطوير وتنويع الصادرات، وخلق فرص العمل، وتجربة أساليب ومناهج جديدة (بما في ذلك، الجوانب المتعلقة بالشؤون الجمركية والقانونية). كما تسمح هذه المناطق بمراقبة حكومية أكثر كفاءة للمؤسسات، وتوفير البنية التحتية والخدمات الفعالة (The World Bank, 2008: 7).

وتتخذ المناطق الاقتصادية الخاصة أنماطاً متنوعة، وهي المناطق الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة، والمناطق الصناعية البيئية، ومناطق التكنولوجيا، ومناطق الابتكار؛ حيث يتم الترويج لهذه المناطق من قبل الحكومات الوطنية والإقليمية لتحفيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية (UNIDO, 2015:1)، باعتبارها خياراً استراتيجياً حاسماً للتنمية من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتحديث الذي تتبناه الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والدول الناشئة (Yiming, 2017: 13).

وقد كشفت مراجعة التراث البحثي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دوراً مهماً في تعزيز اقتصاد متكامل، وتحفيز القدرة التنافسية الدولية، وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي، وهذا ما أوضحه كلٌّ من (Aggarwal 2004 في الهند، و Kim 2007 في كوريا الجنوبية، و White 2011 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر فاعلية في تحفيز عمليات الإصلاح الاقتصادي؛ وذلك من خلال تعزيز الارتقاء الصناعي والابتكار، ونشر التكنولوجيا، وتحقيق التكامل الاقتصادي. وأوضح كلٌّ من (Lee 2011 في كوريا الجنوبية، و Zeng 2012 في الصين، و Mukherjee et al 2016 في الهند، و Zaldivar & Molina 2018 في المكسيك) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت أدواراً مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو وتنوع الصادرات، فضلاً عن خلق فرص العمل، إضافة إلى نقل التكنولوجيا الجديدة، وكذلك تبني ممارسات الإدارة الحديثة.

كما أوضح كلٌّ من (Tyagi 2009 في الهند، و Lin & Wang 2014 في الصين، و Cizkowicz et al 2015 في بولندا، و Ahmed et al 2020 في باكستان) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دوراً نشطاً في دعم وحدات الإنتاج لترقي إلى مستوى المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي مع الاقتصادات المحلية والعالمية، وكذلك توليد تداعيات تكنولوجية متقدمة للتوجه نحو التنمية. وأشار كلٌّ من (Aggarwal 2010 في الهند، و El-Rashidy 2016 في الصين، و Kuznetsov 2019 & Kuznetsova في روسيا) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أداة استراتيجية فعالة في إحداث التحول الاقتصادي والتحديث، وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وكذلك تشجيع الارتقاء الصناعي ونقل التكنولوجيا، بما يعزز ويدعم الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية الدولية.

وفي نفس السياق، أشار كلٌّ من (Aggarwal 2007 في الهند، و Yiming & Lei 2020 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أسهمت إيجابياً في تكوين وترقية رأس المال البشري؛ وذلك من خلال توافر التدريب المهني والتقني للعمالة، وتحفيز عمليات نقل



التكنولوجيا وتبادل المعرفة والمهارات الإدارية. كما أشار كلٌّ من (Sharma et al 2017) في، (Liu et al 2018 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة شجعت استراتيجيات دعم وتشجيع المواهب لإجتذاب القوي العاملة ذات المهارات العالية، بما يعزز ويدعم التنمية البشرية.

وعلي ذلك، يهدف هذا المقال إلى عرض وتحليل التأصيل النظري لمفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة وأنواعها، فضلاً عن نشأتها وتطورها في ظل التغييرات الاقتصادية والتجارية العالمية الجديدة، إلى جانب أهدافها، إضافة إلى معايير إنشائها، وكذلك أهميتها في العالم المعاصر من خلال عرض بعض من تجاربها الناجحة عالمياً وعربياً.

1. مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة وأنواعها

لا يوجد تعريف محدد أو متفق عليه للمناطق الاقتصادية الخاصة؛ وذلك نتيجة استخدام أكثر من مصطلح عند الحديث عن هذه المناطق. غير أنه حدث تطور تاريخي لاستخدام المصطلحات أكثر من حدوث اختلاف جوهري في مضمون التعريف. بالإضافة إلى ذلك، اختلاف مفاهيم وتعريفات المناطق الاقتصادية الخاصة من دولة لأخرى؛ وذلك نتيجة لاختلاف أسباب إنشائها والأدوار التي قد تلعبها في الاقتصاد الوطني. ويمكن عرض بعض من هذه التعريفات، علي النحو الآتي:

أشار (Farole & Akinci 2011) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافياً داخل اقتصاد تعمل من خلاله أنظمة إدارية وتنظيمية مختلفة عن تلك الموجودة في الاقتصاد العام؛ بحيث تهدف إلى التغلب على الحواجز التي تعوق حركة التجارة الدولية والاستثمار، بما في ذلك، السياسات التقييدية، والبنية التحتية غير الملائمة، وكذلك الحوكمة السيئة. وقد طرح (Wang, 2013) تعريفاً آخر حول المناطق الاقتصادية الخاصة مفاده: أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافياً داخل بلد ما مع قوانين وسياسات تجارية واقتصادية فعالة، وذلك بهدف تشجيع التصنيع والإنتاجية، وكذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح



(Kuznetsov & Kuznetsova, 2019) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافياً يمكنها جذب المستثمرين؛ وذلك نتيجة توافر البنية التحتية لمشاريع الاستثمار، وتقديم الدعم المالي (بشكل رئيسي من خلال المزايا الضريبية، والجمركية)، وكذلك تبسيط النظام الإداري (تقليل الحواجز الإدارية).

وأشار (Cotula & Mouan, 2018) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق تختلف فيها قواعد ممارسة الأعمال التجارية عن الاقتصاد العام؛ بحيث يرتبط إنشاؤها بتطورات البنية التحتية (الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات)، وذلك بهدف تحسين المواقع الإستراتيجية لتحفيز التحول الاقتصادي. وأوضح Tyagi (2009) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي محركات للتنمية؛ حيث يمكنها تعزيز الصادرات، وخلق فرص العمل، وكذلك توفير نظاماً تنظيمياً خاصاً (بما في ذلك البنية التحتية عالية الجودة، وخدمات الدعم) لسهولة ممارسة الأعمال التجارية.

وفي نفس السياق، أشار (Sharma et al, 2017) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أدوات اقتصادية تتمتع ببنية تحتية عالية الجودة، وخدمات لوجيستية فعالة، وقليل من القيود التنظيمية والإدارية؛ وذلك بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التحول الاقتصادي على نطاق أوسع.

وقد وضع التصنيف الأكثر اعتماداً "المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) كمصطلح عام يشمل كافة التغيرات الحديثة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المناطق الاقتصادية، مع اختلاف الأهداف والأنشطة والموقع ونوع النظام التنظيمي والأسواق، بما في ذلك: مناطق التجارة الحرة، ومناطق معالجة الصادرات، والمناطق الصناعية، ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ومناطق التكنولوجيا الفائقة، وغيرها. ومع ذلك، فإن الطريقة الأكثر شيوعاً المتبعة لتجميع أنماط هذه المناطق هي تلك التي تصنف المناطق الاقتصادية الخاصة على أساس أهداف التنمية.

2. أنماط المناطق الاقتصادية:

يمكن تحديد الأنواع الأكثر شيوعاً التي تم إنشاؤها عالمياً خلال السنوات الأخيرة، على النحو الآتي: (Zeng, 2016; ADB, 2018; UNIDO, 2019):

3.1. مناطق التجارة الحرة (Free Trade Zones (FTZs): تعد مناطق التجارة الحرة (والمعروفة - أيضاً - بالمناطق الحرة التجارية) إحدى مراكز الخدمات اللوجيستية في التجارة الدولية. تقع هذه المناطق في معظم الموانئ والمطارات في جميع أنحاء العالم، وهي مناطق مسيجة، معفاة من الرسوم الجمركية، وتوفر مرافق التخزين والتوزيع للتجارة، وعمليات إعادة الشحن والتصدير.

3.2. مناطق معالجة الصادرات (Export Processing Zones (EPZs): تعد مناطق معالجة الصادرات مناطق صناعية لجذب الصناعات الموجهة بالأساس للأسواق الأجنبية من خلال تقديم حوافز وتسهيلات خاصة للتصنيع، وكذلك توفير بيئة تنظيمية أكثر تحريراً للتجارة والاستثمار. وبشكل عام، يوجد نوعان من مناطق تجهيز الصادرات: أحدهما نوع شامل ومفتوح لجميع الصناعات؛ والآخر هو نوع متخصص مفتوح فقط لبعض القطاعات / المنتجات المتخصصة.

3.3. المناطق الصناعية (Industrial Zones (IZs): تعد المناطق الصناعية (والمعروفة - أيضاً - بالحدائق الصناعية) مواقع تعتمد على تطوير النشاط الصناعي إلى حد كبير، بحيث يتم إنشاؤها بهدف تقديم مساحة صناعية متطورة وريخية للشركات. وتقدم هذه المناطق مجموعة واسعة من الحوافز والمزايا، مثل توفير الطرق والنقل والطاقة وغيرها من خدمات المرافق لتسهيل نمو الصناعات. بعض منها متعددة الوظائف تشبه "المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة"، ولكنها عادة ما تعمل على نطاق أصغر. وعلى ذلك، فإن المبدأ الأساسي للمناطق الصناعية هو تجميع الشركات العامة أو الخاصة لتحفيز النمو الصناعي، وتوفير البنية التحتية والخدمات الفعالة، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للشركات والمناطق والبلدان.

3.4. المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة Comprehensive Special Economic Zones: تعد المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة المعروفة (بالمناطق الاقتصادية الخاصة متعددة الوظائف) مناطق كبيرة الحجم تشتمل على مجموعة متعددة من العمليات الصناعية والخدمات المختلفة؛ بحيث يتم تنفيذها في ظل أطر تنظيمية وحوافز مؤسسية خاصة تختلف عن الاقتصاد العام. وفي بعض الحالات، يمكن لهذه المناطق أن تضم مدينة بأكملها أو ولاية مثل: "مدينة شينزين" Shenzhen، و"مقاطعة هاينان Hainan" في الصين. وعلى ذلك، فإن الهدف من إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة هو التغلب على العجز المؤسسي في الاقتصاد العام، وتسهيل تدفقات الأنشطة التجارية والاستثمارات الموجهة للتصدير، خاصة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.5. مناطق التكنولوجيا Technology Zones (TZs): تعد مناطق التكنولوجيا مناطق يديرها مهندسون متخصصون، والتي تسهل إنشاء ونمو الشركات القائمة على الابتكار من خلال تقديم خدمات ذات قيمة مضافة ومرافق عالية الجودة؛ لتحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتكنولوجيا. تهدف هذه المناطق بشكل رئيسي إلى زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، وكذلك القدرة التنافسية للأعمال المرتبطة والمبنية على المعرفة.

3.6. مناطق الابتكار Innovation Zones: تعد مناطق الابتكار أنظمة إبداعية ابتكارية حضرية مصممة حول أربعة نماذج للابتكار تشمل: التخطيط الحضري، والإنتاج، والتعاون، والإبداع، جميعها منسقة تحت قيادة قوية؛ لتعزيز الابتكارات، والقدرة التنافسية للمواقع. وعلى ذلك، تهدف مناطق الابتكار إلى تطوير المدن وجذب الشركات المبتكرة لتصبح مركزاً للمعرفة والابتكار.

3.7. المناطق الصناعية البيئية: Eco- Industrial Zones (EIZs): تعد المناطق أو الحدائق الصناعية البيئية مناطق تجمع شركات التصنيع والخدمات التي تسعى إلى تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي من خلال التعاون في إدارة القضايا البيئية. تركز هذه

المناطق على التحسينات البيئية من حيث الحد من النفايات، وتحسين الأداء البيئي للشركات. وغالباً ما يستخدمون مفهوم "التكافل الصناعي" Industrial Symbiosis لتحقيق كفاءة الطاقة والموارد. وبالنظر إلى التحديات البيئية الشديدة، يتبنى عدد متزايد من البلدان هذا النوع الجديد من المناطق. وعلى ذلك، فإن المناطق أو الحقائق الصناعية البيئية تركز على الارتقاء الصناعي، وتحقيق الإستدامة البيئية.

3.8. المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية International Special Economic Zones: تهدف المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز تبادل المعرفة والمعلومات، ونقل التكنولوجيا والاستثمار، فضلاً عن تحسين البنية التحتية. وتتخذ المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية أنماطاً متنوعة، تتمثل في الآتي:

3.9. المناطق الاقتصادية الحدودية Border Economic Zones: وتعد المناطق الاقتصادية الحدودية مناطق تنشأ لإستغلال المزايا النسبية، والقرب المكاني من الأسواق الخارجية، وتشجيع الروابط التبادلية عبر حدود الدول.

3.10. مثلثات النمو Growth Triangles (GT): تعد مثلثات النمو مساحة معاملات اقتصادية واجتماعية، تغطي أجزاء من دول متجاورة من أجل تعزيز القدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية.

3.11. المناطق الاقتصادية العابرة للحدود Cross – Border Economic Zones: تعد المناطق الاقتصادية العابرة للحدود مناطق محددة جغرافياً من خلال دمج المناطق الاقتصادية الحدودية لتحفيز النشاط الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دولتين أو أكثر.

يتضح مما سبق، أنه قد يختلف شكل ووظيفة المناطق الاقتصادية الخاصة اعتماداً على أهداف الحكومة، والتركيز القطاعي، والسوق المستهدفة، والأنشطة الاقتصادية المعنية. وعلى ذلك، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة متنوعة ومن الصعب تصنيفها ضمن فئات معينة، لأن هذه المناطق ليس لها مواصفات موحدة يتم تطبيقها في

جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن العامل الوحيد الذي يميز هذه المناطق المحددة مسبقاً هو أن لديها إطاراً تنظيمياً خاصاً ونظام حوافز يختلف عن بقية الاقتصاد. وبالتالي، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة تطورت بمرور الوقت، مع التغيرات الاقتصادية العالمية التي تعمل فيها. في الأصل، تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة لتعزيز التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن اليوم، تبنتها الحكومات بشكل متزايد كجزء من استراتيجيتها التنموية وعلاقاتها التكاملية الدولية، مع تجربة ميزات مبتكرة بشكل خاص لإستخدامها بشكل أكثر فاعلية.

3. المناطق الاقتصادية الخاصة: النشأة والتطور.

تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة في مختلف البلدان بأساليب متنوعة؛ وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، فضلاً عن خلق فرص العمل، إضافة إلى تجربة سياسات ومناهج جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (Hakami, 2013: 10). في العصور الوسطى، تزامن ظهور موانئ ومناطق حرة خاصة في أوروبا مع صعود النشاط التجاري كأداة لتعزيز التجارة الدولية، وتطوير الصناعات المحلية (Govindan, 2019: 32).

ومع الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ظهرت المناطق الاقتصادية الخاصة التقليدية خلال تطور البلدان المتقدمة المعاصرة؛ وذلك بهدف توليد الاستثمار وفرص العمل (Aggarwal, 2017: 2). في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لقانون مناطق التجارة الخارجية لعام ١٩٣٤؛ تم إنشاء أول منطقة للتجارة الخارجية في نيويورك عام ١٩٣، وكانت عاملاً مساعداً لتطوير مناطق مماثلة في الولايات المتحدة، بما في ذلك في نيو أورليانز، وسان فرانسيسكو، وسياتل. وقد ساعدت هذه المناطق على تحفيز الصادرات (The World Bank, 2017: 11).

وفي عشرينيات القرن العشرين، ومع تبني كثير من البلدان التصنيع كإستراتيجية للتنمية، بدأ نموذج إنشاء مناطق معالجة الصادرات من المناطق

الاقتصادية الخاصة كمناطق صناعية لتسهيل التجارة الدولية والاستثمار (Govindan, 2019: 32)؛ حيث أنشأت أسبانيا أول منطقة لمعالجة الصادرات في مدينة قادس، والتي تم من خلالها تسهيل التجارة والاستثمار، والصناعات الموجهة للتصدير (Aggarwal, 2019a: 25). وفي الخمسينيات، تم إنشاء أول منطقة اقتصادية خاصة حديثة في شانون - أيرلندا عام ١٩٥٩، كأول منطقة اقتصادية تم إنشاؤها خصيصاً للتصنيع الموجهة للتصدير، مع توفير مرافق البنية التحتية (UNIDO, 2015: 27).

وفي ستينيات القرن العشرين، استخدمت الاقتصادات الآسيوية المناطق الاقتصادية الخاصة كوسيلة لبدء التصنيع الموجهة للتصدير، وقد تم إنشاء أول منطقة معالجة صادرات بدءاً من كاندلا في الهند عام ١٩٦٥ (Sharma et al, 2017: 6)، تليها كاوشيونغ في تايوان عام ١٩٦٦، وسرعان ما انتشر نموذج مناطق معالجة الصادرات في الاقتصادات الآسيوية، بما في ذلك كوريا الجنوبية، وماليزيا، وإندونيسيا (Aggarwal, 2010:10). فمنذ ذلك الحين، أصبحت استراتيجية مناطق معالجة الصادرات جاذبة للعديد من البلدان النامية لتحفيز التصنيع.

وفي سبعينيات القرن العشرين، شهدت المناطق الاقتصادية الخاصة عصباً ذهبياً من التطور؛ بحيث استخدمت المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة، وذلك لإدخال التكنولوجيا المتقدمة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي (Qinghe et al, 2017:70). وقد لعبت هذه المناطق دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع الصادرات، إضافة إلى محاولة اختبار وتجربة بعض السياسات والمناهج الجديدة في مجال التنمية (Tantri, 2012:233)؛ حيث اتخذت الصين المناطق الاقتصادية الخاصة وسيلة لتعلم ونشر التكنولوجيات، واكتساب تقنيات الإدارة الحديثة، لتحفيز التحديث الاقتصادي من خلال التقدم التكنولوجي والابتكار (Aggarwal, 2019a:26).

وفي تسعينيات القرن العشرين، أدت موجة العولمة وتحرير التجارة، والازدهار، وانتشار سلاسل القيمة العالمية، وكذلك توسيع آفاق السياسة العامة والأهداف

الإنمائية إلى ظهور نماذج جديدة من المناطق الاقتصادية الخاصة لتحفيز التعاون والتكامل الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية (Aggarwal, 2019a:27). إذ نجد أن المناطق الاقتصادية الخاصة تطورت نحو آليات وأساليب تنموية ذات مستوى أكثر عالمية (Yiming, 2017:18)؛ حيث يوجد سباق مكثف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بسلاسل القيمة العالمية عن طريق إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة (ADB, 2015:36).

في هذا السياق، يمكن أن تتجاوز المناطق الاقتصادية الخاصة الحدود الوطنية؛ حيث تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي. وتتخذ المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية أشكالاً متنوعة، وهي: "مثلثات النمو"؛ والتي تعمل على دمج موارد البلدان المجاورة لتعزيز التنمية الاقتصادية، فضلاً عن "المناطق الاقتصادية الخاصة الحدودية"؛ والتي تغطي بلدين أو أكثر لاستغلال المزايا النسبية الحدودية، إضافة إلى دمج المناطق الحدودية على جانبي الحدود لإنشاء "المناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود"؛ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي (ADB, 2018:30).

وعلى ذلك، سعت العديد من البلدان جاهدة نحو توسيع أو ترقية مناطقها الاقتصادية الخاصة إلى مراكز صناعية وخدمية كبيرة قادرة على تحفيز التحديث الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (UNIDO, 2015:27). حيث تطورت هذه المناطق مع مرور الوقت بتصميمات وأهداف مختلفة؛ حيث انتقلت من المناطق الموجهة نحو التجارة إلى المناطق الموجهة نحو التصنيع، ومن المناطق الموجهة نحو التنمية إلى المناطق الموجهة نحو التكنولوجيا؛ وذلك نتيجة دمج خصائص الابتكار في التصميم، بالإضافة إلى التحول من المناطق الموجهة من الإصلاح الاقتصادي إلى المناطق الموجهة نحو التعاون الإقليمي والدولي للاستفادة من إمكانات هذه المناطق للحصول على التكامل الاقتصادي (Aggarwal, 2019a:28).

4. أهداف المناطق الاقتصادية الخاصة.

حدد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية ، حيث أشار إلى أن ه بشكل عام، يتم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بهدف تحقيق واحد أو أكثر من أهداف السياسة الأربعة الآتية: (The World Bank, 2008:4)

5.1. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تهدف جميع برامج المناطق، بدءاً من مناطق تجهيز الصادرات التقليدية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5.2. أن تكون بمثابة "صمامات الضغط" للتخفيف من البطالة واسعة النطاق: إذ نجد كثيراً ما يتم الإستشهاد ببرامج المناطق الاقتصادية الخاصة كبرامج قوية لخلق فرص العمل.

5.3. دعم استراتيجية إصلاح اقتصادي أوسع نطاقاً: فالمناطق الاقتصادية الخاصة أداة تسمح بتنمية وتنوع الصادرات مع الحفاظ على الحواجز الوقائية. إذ نجد أن المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، وكوريا، وتايوان تتبعان هذا النمط.

5.4. العمل كمختبرات تجريبية لتطبيق سياسات ومناهج جديدة: حيث تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة أمثلة لإدخال واختبار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والقانون، والأراضي، والعمل أولاً داخل هذه مناطق قبل توسيعها في الاقتصاد العام.

ويركز أنصار المنظور الأوسع للتنمية على الدور الحيوي للمناطق الاقتصادية في التنمية المستدامة، حيث طرح هذا المنظور مجموعة من الأهداف الديناميكية للمناطق الاقتصادية الخاصة، أهمها: (Hakami, 2013)

5.5. تعزيز القدرة التنافسية الدولية: تهدف المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تقديم منصة لدعم وحدات أعمال إنتاجية وخدمية أكثر تنافسية وعالمية.

5.6. خلق بيئة مواتية للتطوير: تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة أداة فعالة تسمح بتوفير بنية تحتية محسنة، وخدمات اتصالات متطورة، وعمالة ماهرة.

5.7. تحسين الكفاءة الإدارية: تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة برامج قوية لتحقيق كفاءة عمليات الإدارة والتنظيم (بما في ذلك المعاملات التجارية، والضريبية والجمركية).

5. معايير إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة.

تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة بمرور الوقت نحو نهج أكثر شمولاً وتكاملاً يتلائم مع الظروف التجارية والاقتصادية العالمية الجديدة. ويمكن تحديد معايير إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وفق الأبعاد الآتية: (Tantri, 2012: 236)

6.1. الإطار القانوني والمؤسسي: يساعد مثل هذا الإطار على وضوح تشريعات المناطق الاقتصادية الخاصة وآلياتها التنظيمية للمطورين والمستثمرين، بما في ذلك استقرار الاقتصاد العام، وتنظيم عمليات الإنتاج والاستثمار في المنطقة.

6.2. إطار الحوافز المالية: تسعى المناطق الاقتصادية الخاصة لتوفير بيئة مواتية للأعمال التجارية لجذب المستثمرين، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية، والإعانات المالية، والمدفوعات النقدية.

6.3. بيئة أعمال ملائمة: تتمثل إحدى أولويات المناطق الاقتصادية الخاصة في توفير أفضل الأنظمة مقارنة بالاقتصاد العام، بما في ذلك تخطيط وتطوير بنية تحتية صناعية وحضرية عالية الجودة (الموانئ والطرق الرئيسية)، وكذلك الخدمات الفعالة (الإجراءات المبسطة).

وقد أفصح تقرير الاستثمار العالمي حول المناطق الاقتصادية الخاصة عن الأبعاد الرئيسية والتحديات الجديدة التي تقود نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة على النحو الآتي: (UNCTAD, 2019:131)

6.3.1. الأبعاد الرئيسية التي تقود نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة تتمثل في:

• التركيز الإستراتيجي.

• الإطار التنظيمي والحكم.



• اقتراح القيمة للمستثمرين.

6.3.2. أما التحديات الجديدة التي تواجه المناطق الاقتصادية الخاصة تتمثل في:

• التنمية المستدامة الحتمية.

• الثورة الصناعية الجديدة والاقتصاد الرقمي.

• تغيير أنماط الإنتاج الدولي.

6. تجارب دولية ناجحة لإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة.

7.1. تجربة الصين:

أطلقت الصين استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة عام ١٩٨٠؛ حيث أنشأت أربع مناطق اقتصادية خاصة في شينزين، وتشوهاي، وشانتو في مقاطعة قوانغدونغ، وشيامن تورش في مقاطعة فوجيان؛ كمنصات اختبار سياسيات اقتصادية جديدة، واعتماد أساليب مبتكرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تعزيز الصادرات والقدرة التنافسية (Kim, 2017:5). ومن خلال التكامل والتنسيق الفعالين لحزم الحوافز والسياسات الاقتصادية الجديدة للمستثمرين، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية المبسطة، وتطوير البنية التحتية الحديثة (Tantri, 2012:235)، نجحت المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، وقدمت العديد من الخصائص التنموية المبتكرة. فقد تطورت شينزين في هيكلها الصناعي، وتهيئة بيئة للتكنولوجيات الحديثة والجديدة، وتنمية المواهب. وفي تشوهاي، تم الاعتماد على التقنيات الحديثة والجديدة لتحفيز صناعة الخدمات المتطورة. وفي شانتو، تم الاستفادة من الميزة الجغرافية والموارد المحلية لبناء اقتصاد متميز. وفي المقابل، شهدت منطقة شيامن تورش للتقنية العالية تطوراً قوياً للصناعات التكنولوجية الفائقة والجديدة، مع تكثيف تدريجي للتنمية القائمة على المعرفة (Zhang & Wu, 2016:84). وبتشجيع من النجاح المبدئي لهذه المناطق الأربعة، أطلقت الصين حملة ضخمة لإقامة المزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة خلال الثمانينيات والتسعينيات؛

حيث تم إنشاء مناطق أصغر بالقرب من المناطق القائمة أو بالقرب من المواقع والتكتلات المطورة صناعياً لتوليد التآزر، وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما ساهم في تنمية الأقاليم المحيطة (Tantri, 2013: 229). وهكذا، نجحت الصين في تحويل مناطقها الاقتصادية الخاصة إلى "أقطاب نمو" كمحور استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية المتوازنة؛ حيث أشارت التقديرات أن هذه المناطق أسهمت في ارتفاع الناتج القومي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، فضلاً عن توفير فرص العمل (Yuan et al, 2010:57).

7.2. تجربة كوريا الجنوبية:

خطت الحكومة الكورية لبناء أول منطقة اقتصادية خاصة في ماسان عام ١٩٧٠؛ وذلك بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل نقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع، وخلق فرص العمل، مما أدى إلى تحول هيكل كبير في الاقتصاد (Aggarwal, 2010:5). في المراحل الأولى، أدخلت كوريا المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها "جيوب" لمعالجة العوائق التي يفرضها نظامها المقيد للاستثمار، وتوليد كل من الاستثمار (الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا)؛ ومنافع التجارة (العمالة، والتبادل الأجنبي) كصمامات أمان لإستراتيجيتها التنموية. وبعد ذلك، بدأت كوريا عملية تحويل هيكلها الصناعي مع التركيز على نقل التكنولوجيا في القطاعات لتعزيز القدرة التنافسية؛ حيث قامت بخفض حواجز المعاملات، والسماح بالإستعانة بمصادر خارجية لعمليات الإنتاج، وتعزيز القدرات المحلية في الإنتاج والتطوير التكنولوجي عن طريق تحفيز سياسات البحث والتطوير. وقد تمت إعادة هيكلة المناطق الاقتصادية الخاصة للتركيز على المنتجات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا من أجل جذب تقنيات أكثر تعقيداً؛ مما ساهم في زيادة فرص العمل والصادرات، وانتشار التكنولوجيا. وفي عام ٢٠٠٢، وضعت الإستراتيجية الكورية المناطق الاقتصادية الخاصة كمركز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، وتحفيز التكنولوجيا الفائقة لتحويل نفسها إلى اقتصاد قائم على المعرفة، إضافة إلى العمل كمركز مالي ولوجيستي وتجاري في آسيا، بما يدعم تحقيق التنمية



الاقتصادية المستدامة (Aggarwal, 2017:22). وهكذا، نجحت كوريا الجنوبية في جعل مناطقها الاقتصادية الخاصة مدن عالمية مجهزة ببنية تحتية وخدمات متطورة؛ حيث مثلت تحولاً كبيراً لتعزيز القدرة التنافسية في صميم الأهداف الطموحة لإستراتيجيتها التنموية، مما أدى بدوره إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الصادرات، وتعزيز الارتقاء الصناعي، وكذلك نقل التكنولوجيا (ADB, 2015:24).

7.3. تجربة تايوان:

كانت تايوان تركز على أن تصبح مركزاً دولياً للخدمات اللوجيستية والتوزيع . وبناءً على ذلك، تبنت تايوان نهج تعزيز استراتيجية التنمية من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب شركات الخدمات اللوجيستية الأجنبية. وفي عام ١٩٦٦، تم إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في كاوشيونغ كجزء من سياسة الحكومة بهدف ترويج الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التعاون والتكامل الدولي، وقدمت حزم حوافز ومزايا جذابة شملت خفض الحواجز التجارية، وتبسيط الإجراءات لتشجيع التكامل الاقتصادي (Mukherjee et al, 2016:27). ومع مرور الوقت، واصلت تايوان اتباع استراتيجية تعزيز التنمية من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة للإرتقاء في سلاسل القيمة العالمية من الإنتاج كثيف العمالة إلى التصنيع عالي التقنية؛ بحيث قامت بترقية مناطقها كحاضنات للصناعات الجديدة. وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين، لمواكبة إعادة الهيكلة الاقتصادية في بقية الاقتصاد، تمت ترقية المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب أنشطة كثيفة رأس المال. وفي أواخر الثمانينيات، إلى صناعات التكنولوجيا الفائقة . وفي أواخر التسعينيات، إلى صناعة الخدمات اللوجيستية. وهكذا، أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة في تايوان نموذجاً لتحقيق التنمية الاقتصادية لبلدان شرق وجنوب شرق آسيا، لتكون بمثابة القوة الدافعة لديناميكيته، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد (Aggarwal, 2017:30).

7.4. تجربة الهند:

تعد الهند أوائل الدول في آسيا التي اعترفت بفعالية نموذج مناطق معالجة الصادرات. فقد أنشأت أول منطقة معالجة الصادرات في كاندلا - ولاية غوجارات عام ١٩٦٥، كجزء من برامج ترويج الصادرات (Dhingra et al, 2009:275). وفيما بعد، تم إنشاء المنطقة الثانية في مومباي - ولاية ماهاراشترا عام ١٩٧٢. وفي الثمانينيات، تقرر إنشاء أربع مناطق معالجة الصادرات في كلكتا وكوتشين ومدراس ونويدا. وبعد ذلك، تقرر إنشاء منطقة فيشاخاباتنام - ولاية أندرا براديش عام ١٩٨٩. وفي أبريل عام ٢٠٠٠، تبنت حكومة الهند سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وذلك بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم توفير بيئة تعزز القدرة التنافسية الدولية (Govindan, 2019:32). وبعد ذلك، تم إقرار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة عام ٢٠٠٥ بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز صادرات السلع والخدمات، فضلا عن خلق فرص العمل، وكذلك توفير مرافق البنية التحتية الفائقة (Sharma, 2009:21). ومن خلال تقديم مجموعة واسعة من الحوافز والتسهيلات المالية الجذابة شملت الإعفاءات الضريبية والجمركية (Shah, 2012:3)، تمكنت هذه المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند من جذب الاستثمارات، وترويج الصادرات، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الخدمات، والتصنيع، وكذلك التجارة (Joshi & Narkhede, 2009: 10).

7.5. تجربة ماليزيا:

أدركت ماليزيا قدرة المناطق الاقتصادية الخاصة على تعزيز اقتصاد السوق الديناميكي لتسهيل التحول من التنمية المدفوعة بالموارد إلى التنمية المدفوعة بالمهارات. ومن خلال تقديم مجموعة من الحوافز الاقتصادية شملت، الإعفاء من الرسوم الضريبية والجمركية لرأس المال ومدخلات السلع التي تم تجهيزها للتصدير؛ تمكنت المناطق الاقتصادية الخاصة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو وتنويع الصادرات، فضلا



عن خلق فرص العمل، إلى جانب تحفيز نقل وانتشار التكنولوجيا، إضافة إلى تطوير صناعات جديدة، مما ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية الدولية (Auty, 2011:210). وعلى ذلك، قد تؤدي المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تأثيرات تنموية على الاقتصاد أكثر ديناميكية.

7.6. تجربة إندونيسيا:

أصدرت حكومة إندونيسيا قانون المناطق الاقتصادية الخاصة عام ٢٠٠٩، لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة كمراكز للنشاط الاقتصادي بهدف تحفيز الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية. ومن خلال تقديم حوافز ومزايا جاذبة للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك المعاملات التجارية التفضيلية (الضرائب، والجمارك، ورسوم الإنتاج)، فضلا عن البنية التحتية المتطورة، وكذلك الخدمات الفعالة، تمكنت إندونيسيا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص عمل جديدة، إلى جانب ترويج الصادرات، إضافة إلى تحفيز الإرتقاء الصناعي ونقل التكنولوجيا (ADB, 2015:24). وبالتالي، تمكنت المناطق الاقتصادية الخاصة في إندونيسيا من دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية.

7.7. تجربة سنغافورة:

تمكنت سنغافورة من الوصول إلى أعلى مستويات الإرتقاء الصناعي، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية؛ وذلك نتيجة إقامة مناطق اقتصادية خاصة "كمناطق تجريبية" لإختبار إصلاحات اقتصادية جديدة تهدف إلى جذب الاستثمار أجنبي المباشر، وبناء قطاع تصنيع تنافسي، وكذلك نقل التكنولوجيا لتحفيز تنميتها الاقتصادية. وقد قدمت سنغافورة حزم حوافز ومزايا جاذبة للمستثمرين للتمتع بسياسات تفضيلية (بما في ذلك، الإعفاء من الرسوم الضريبية والجمركية) على مواد البناء، والمعدات، والمنتجات المنتجة في هذه المناطق، فضلا عن توفير البنية التحتية عالية الجودة، وكذلك تقديم الخدمات الفعالة. وهكذا، نجحت سنغافورة في بناء بيئة استثمارية للأعمال بطريقة

مبتكرة وعملية؛ بإتباع استراتيجية إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، مما ساهم في دعم نمو وتنوع الصادرات، وجذب الاستثمارات، فضلاً عن خلق فرص العمل، إلى جانب تحفيز عمليات نقل التكنولوجيا، وكذلك تبادل المعرفة والمهارات الإدارية الدولية (Zhao & Farole, 2011:101- 125).

يتضح مما سبق، أن التركيز القوي على أهداف التنمية، والفهم السليم للدور الذي يمكن أن تؤديه المناطق الاقتصادية الخاصة في سياق محدد، والتطور والتقييم المستمر للسياسة كانت العوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية باستخدام المناطق الاقتصادية الخاصة. على سبيل المثال، تتمتع وحدات المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين بفوائد هائلة مقارنة بالوحدات المحلية؛ بحيث قدمت حزم حوافز جذابة، ومرافق البنية التحتية عالية الجودة. في المقابل، قدمت كوريا الجنوبية إعداداً إدارياً شديداً للتركيز لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة ومرافق البنية التحتية، وكذلك الخدمات الفعالة. إلى جانب ذلك، أنشأت تايوان إطاراً مؤسسياً متطوراً لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة في المراحل الأولى؛ حيث كانت رؤيتها واضحة ومؤيدة للأعمال التجارية من خلال تطوير البنية التحتية، وتقديم حوافز جذابة للغاية. وعلى ذلك، انعكس الوضوح في الرؤية والجهود المتضافرة في توسيع وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، من حيث الكفاءة التنظيمية والإدارية. وبالتالي، أثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحها كبيئة محفزة لإحداث تحول اقتصادي مستدام؛ بحيث تعمل هذه المناطق على تشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وترويج الصادرات، فضلاً عن خلق فرص العمل، إلى جانب الارتقاء الصناعي، إضافة إلى نقل التكنولوجيا، وكذلك تعزيز العلوم والتكامل الإقليمي أو العلاقات الدولية.

خاتمة:

ركز هذا المقال على عرض وتحليل إحدى المفاهيم التنموية الحديثة، وهي المناطق الاقتصادية الخاصة؛ بإعتبارها ركيزة من ركائز تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في

اقتصادات العديد من الدول المتقدمة والناشئة. وعلى ذلك، سعى هذا المقال إلى التعرف على أهم النتائج المترتبة على تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة، بما يسهم في تحفيز التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال الآتي:

1. تعزيز الإصلاح الاقتصادي والتنمية: حيث يمكن أن تكون سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة وسائل قوية لدفع الاقتصاد نحو تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية؛ بحيث ينظر إلى المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل أساسي على أنها بنية تحتية صناعية. ومن خلال معالجة العوائق المؤسسية وتوسيع وتسهيل العمليات التجارية للمطورين والمستثمرين المحليين والأجانب، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة أداة فعالة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وجذب الأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. لذلك، من المحتمل أن تكون عمليات نقل وانتشار التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بسلاسل القيمة العالمية مصدراً مهماً لتعزيز الصادرات، وزيادة فرص العمل، وتحسين النمو الاقتصادي المدعوم بعوامل مختلفة (بما في ذلك هيكل الحوافز، وعمليات الإدارة والخدمات الفعالة، والوصول إلى البنية التحتية)، مما يساهم بدوره في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد لدفع نموه. على سبيل المثال، نجحت كلٌّ من الصين وتايوان وكوريا الجنوبية في خلق بيئة قانونية وسياسية داعمة ومواتية لسياسة المناطق الاقتصادية الخاصة، فهي لا توفر فقط بيئة تنظيمية مواتية للإصلاحات الاقتصادية مثل هيكل الحوافز، ولكن - أيضاً - بنية تحتية جيدة للمناطق الاقتصادية الخاصة.

2. تعزيز التكامل الاقتصادي المحلي والعالمي: يرتبط نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل متزايد بالاقتصاد المحلي. وقد بدأت المناطق الاقتصادية الخاصة الحديثة تأسيس صناعاتها على الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، واعتبار الموردين المحليين جزءاً لا يتجزأ من سلاسل القيمة الخاصة بهم. وعلى ذلك، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة تعزيز روابط أفضل مع الاقتصاد

المحلى، وذلك من خلال تطوير سياسات وإصلاحات جديدة في مجالات ربط الموردين في سوق العمل وقطاع الخدمات، وتحسين كفاءة الإنتاجية، وتعزيز تبادل الخبرات، وتشجيع نقل المعرفة والابتكار، فضلاً عن تقوية تنمية المهارات. وبالتالي، يصبح رفع القدرة التنافسية للشركات والصناعات المحلية أمراً حاسماً في تعظيم فوائد المناطق الاقتصادية الخاصة على اقتصاد البلد المضيف، بما يسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التحول الهيكلي على سبيل المثال، تشجع الصين وتايوان وكوريا الجنوبية إقامة روابط قوية بين المناطق الاقتصادية الخاصة والاقتصاد المحلى من خلال دعم المستثمرين المحليين لتزويد المستثمرين بالمنطقة بالمواد الخام والسلع الوسيطة. بالإضافة إلى ذلك، يعد استخدام آليات التعاقد إجراءً فعالاً يساعد على إنشاء روابط بين الشركات الأجنبية والاقتصاد المحلى.

3. تعزيز الارتقاء الصناعى ونقل التكنولوجيا والابتكار: تؤدى المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً مهماً وحافزاً في الارتقاء الصناعى والتكنولوجى؛ بحيث تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة بمرور الوقت لتلائم البيئة الاقتصادية الجديدة. وعلى ذلك، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة تحفيز وتسهيل الارتقاء الصناعى والتكنولوجى من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار، وتشجيع القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة. وبالتالي، تتطلب المناطق الاقتصادية الخاصة مزيداً من الابتكار للإرتقاء في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاعتماد على قطاعات خدمات كثيفة المعرفة. لذلك، من المهم ربط التخطيط للمناطق الاقتصادية الخاصة بالممارسات المبتكرة والحديثة التى تعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة. وهكذا، أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة مراكز لتوليد المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.

4. تحقيق التوازن بين التنمية الصناعية والتنمية الاجتماعية / الحضرية: يمكن أن تتجاوز تأثيرات المناطق الاقتصادية الخاصة الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديم كافة الخدمات الاجتماعية والحضرية المناسبة، بما في ذلك جودة السكن، ومراكز التعليم والتدريب، والخدمات الصحية، وكذلك البنية التحتية. وعلى ذلك، تسعى الدول جاهدة إلى ترقية مناطقها الاقتصادية الخاصة ليست مجرد مناطق صناعية، ولكنها - أيضاً - مدن ملائمة للعيش. وبالتالي، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة مجتمعات صناعية وعمرانية متكاملة قادرة على استقطاب استثمارات ومواهب عالية الجودة، ومواجهة التحديات الجديدة، فضلاً عن تحديث هياكلها الصناعية.

🌈 قائمة المراجع والمصادر:

- 1- ADB. (2015). *Asian Economic Integration Report: How can Special Economic Zones Catalyze Economic Development*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
- 2- ADB. (2018). *Strategic Framework for Special Economic Zones and Industrial Zones in Kazakhstan*. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
- 3- Aggarwal, Aradhna. (2004). *Export Processing Zones in India: Analysis of the Export Performance*. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper, No. 148.
- 4- Aggarwal, Aradhna. (2007). *Impact of Special Economic Zones on Employment, Poverty, and Human Development*. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper No. 194.

- 5- Aggarwal, Aradhna. (2010). *Economic Impacts of Special Economic Zones: Theoretical Approaches and Analysis of Newly Notified Special Economic Zones in India*. Delhi University, Department of Business Economic, India. Paper No. 20902.
- 6- Aggarwal, Aradhna. (2017). *Towards an Integrated Framework for Special Economic Zones: A Dynamic International Approach*. Copenhagen Business Schoole, Asia Research Center, Frederiksberg. Working Paper No. 64.
- 7- Aggarwal, Aradhna. (2019a). *The Evolution of the Special Economic Zones: International Experience and Lessons*. In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones 2*. PP. 23-45. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 8- Aggarwal, Aradhna. (2019b). *Special Economic Zones and Economic Transformation: Towards a Development Approach*. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, 26 (2). United Nations, PP. 27-47.
- 9- Ahmed, Waqas et al. (2020). *Sustainable and Special Economic Zone Seletion Under Fuzzy Environment: A case of Pakistan*. Symmetry - Open Access Journal, 12 (2). Switzerland.
- 10- Auty, Richard. (2011). *Early Reform Zones: Catalysts for Dynamic Market Economies in Afica*. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Eds). *Special Economic Zones: Progress,*

- Emerging Challenges, and Future Directions. PP. 207-226. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 11- Cizkowicz, Piotr et al. (2015). *The Effects of Special Economic Zones on Employment and Investment: Special Panel Modelling Perspective*. Narodowy Bank Polski, Warsaw, Poland. Working Paper, No. 208.
- 12- Cotula, Lorenzo & Mouan, Liliane. (2018). *Special Economic Zones: Engines of Development or Sites of Exploitation?*. The International Institute for Environment and Development. London, UK.
- 13- Dhingra, Tarun et al. (2009). *Location Strategy for Competitiveness of Special Economic Zones: A Generic Framework for India*. Competitiveness Review: An International Business Journal, 19 (4). PP. 272-289. India.
- 14- El-Rashidy, Salah. (2016). *The Role of China's Overseas Special Economic Zones in Economic Development*. Master Thesis. School of Humanities and Social Sciences, Department of Political Science, the American University in Cairo.
- 15- Farole, Thomas & Akinci, Gokhan. (2011). *Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions*. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 16- Govindan, P. (2019). *A Study of Performance of Special Economic Zones (SEZs) in India*. Journal of Research Reinforcement, 6 (2). PP. 30-42. India.

- 17- Hakami, Morteza Saberi. (2013). *A Study of Special Economic Zones: Problems and Prospects with Special Reference to Raigad and Pune District*, India. Doctorate Thesis. The Faculty of Commerce, University of Pune, India.
- 18- Joshi, Seema P & Narkhede Parag A. (2008). *Special Economic Zones: Issues and Implications*. North Maharashtra University, Jalgaon, India.
- 19- Kim, Chungjin. (2007). *A Study on the Development plan of Incheon Free Special Economic Zone*, Korea: Based on a Comparison to a Free Economic Zone in Pudong, China. Master Thesis. Department of Planning, Public Policy, and Management, University of Oregon, USA.
- 20- Kim, Eunice Jieun. (2017). *Case Study China's Green Special Economic Zones Policies - Development and Implementation*. Global Green Growth Institute, Seoul, Republic of Korea.
- 21- Kuznetsov, Alexey & Kuznetsova, Olga. (2019). *The success and Failure of Russian Special Economic Zones: some Policy Lessons*. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, 26 (2). United Nations, PP. 117-139.
- 22- Lee, Young. (2011). *International Development and Free Economic Zone: The Case of the Incheon Free Economic Zone in South Korea*. Doctorate Thesis. The Graduate Faculty, Saint Louis University, USA.

- 23-Lin, Justin Yifu & Wang, Yan. (2014). *China - Africa Cooperation in Structural Transformation: Ideas, Opportunities, and Finances*. The United Nations, World Institute for Development Economics Research (UNU – WIDER), Helsinki. WIDER Working Paper, No. 046.
- 24-Liu, Wei et al. (2018). *The Development Evaluation of Economic Zones in China*. International Journal of Environmental Research and Public Health, 15 (1). Switzerland.
- 25-Mukherjee, Arpita et al. (2016). *Special Economic Zones in India: Status, Issues, and Potential*. Indian Council for Research on International Economic Relations, India Studies in Business and Economics, India, No. 2198.
- 26-Qinghe, Luo et al. (2017). *A Study of Special Economic Zones Transformation and the China Model*. In (Yuan, Yiming). (Ed). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 65-90. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 27-Shah, Deepak. (2012). *Special Economic Zones in India: Investment, Trade, Employment Generation and Impact Assessment*. Gokhale Institute of Politics and Economics, India. Working Paper, No. 39273.
- 28-Sharma, Naresh. (2009). *Special Economic Zones: Socio – Economic Implications*. Journal of Economic and Political Weekly, 44 (20). PP. 18-21. India.

- 29- Sharma, S P et al. (2017). *Special Economic Zones: Performance, Problems, and opportunities: A Survey based Empirical Study on Special Economic Zones in India*. Delhi: PHD Research Bureau, PHD Chamber of Commerce and Industry.
- 30- Tantri, Malini. (2012). *China's policy for Special Economic Zones: Some Critical Issues*. Journal of India Quarterly, 68 (3). PP. 231-250. USA: SAGE Publications.
- 31- Tantri, Malini. (2013). *Trajectories of China's Integration with the World Economy through SEZs: A Study of Shenzhen SEZ*. China Report, 49 (2). PP. 227-250. USA: SAGE Publications.
- 32- The World Bank. (2008). *Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone*. Report of Faculty for Investment Climate Advisory Services, The Multi - Donor Service Managed by the International Finance Corporation. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 45869.
- 33- The World Bank. (2017). *Special Economic Zones: An Operational Review of their Impacts*. Competitive Industries and Innovation Program. Washington, D.C: World Bank Publications.
- 34- Tyagi, Pradeep. (2009). *Role of Special Economic Zones in Export Promotion in India*. Doctorate Thesis. Faculty of Commerce and Business Administration, Chaudhary Charan Singh University, Meerut.

- 35- UNCTAD. (2019). *World Investment Report: Special Economic Zones*. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva and New York: United Nations, PP. 129-206.
- 36- UNIDO. (2015). *Economic Zones in the Asean: Industrial Parks, Special Economic Zones, Eco - Industrial Parks, Innovation Districts as Strategies for Industrial Competitiveness*. United Nations Industrial Development Organization. Vietnam.
- 37- UNIDO. (2019). *Industrial Parks for Inclusive and Sustainable Industrial Development*. United Nations Industrial Development Organization. Lima, Peru.
- 38- Wang, Join. (2013). *The Economic Impact of Special Economic Zones: Evidence from Chinese Municipalities*. Journal of Development Economics, 101 (2). PP. 133-147. Oxford: Elsevier.
- 39- White, Justine. (2011). *Fostering Innovation in Developing Economies Through Special Economic Zones*. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Eds). *Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions*. PP. 183-205. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.
- 40- Yiming, Yuan & Lei, He. (2020). *The Poverty Reduction Effect of China's Special Economic Zones: Case Study of Shenzhen*. In (Yuan, Yiming). (Ed). *Studies on China's Special Economic Zones 3*. PP. 1-20. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

- 41- Yiming, Yuan. (2017). *The Dynamic Evolution of China's Special Economic Zones and their Practice China's Path*. In (Yuan, Yiming). (Ed). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 13-22. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 42- Yuan, Yiming et al. (2010). *China's First Special Economic Zone: The Case of Shenzhen*. In (Zeng, Douglas). (Ed). Building Engines for Growth and Competitiveness in China: Experience with Special Economic Zones and Industrial Clusters. PP. 55-86. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 56447.
- 43- Zaldivar, Fernando Gómez & Molina, Edmundo. (2018). *Special Economic Zones and their Impact on Regional Development*. Problemas del Desarrollo, Revista Latinoamericana de Economía, 49 (193). PP. 11-32. Universidad Nacional Autónoma de México.
- 44- Zeng, Douglas Zhihua. (2012). *China's Special Economic Zones and Industrial Clusters: Success and Challenges*. Lincoln Institute of Land Policy, Working Paper, No. WP13DZ1.
- 45- Zeng, Douglas Zhihua. (2016). *Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience*. Private Enterprise Development in Low Income Countries, Synthesis Paper Series, No. 1.

- 46- Zhang, Kai & Wu, Songbin. (2016). *Report on the Innovation Development of China's Special Economic Zones*. In (Tao, Yitao & Yuan, Yiming). (Eds). Annual Report on the Development of China's Special Economic Zones. PP. 83-120. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.
- 47- Zhao, Min & Farole, Thomas. (2011). *Partnership Arrangements in the China - Singapore (Suzhou) Industrial Park: Lessons for Joint Economic Zone Development*. In (Farole, Thomas & Akini, Gokhan). (Eds). Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions. PP. 101-125. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844.